جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

المستوى: السنة الأولى ماستر تاريخ.

التخصص: المقاومة والحركة الوطنية.

المقياس: الاتجاهات السياسية والفكرية للحركة الوطنية الى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية

الأستاذ: د. عبدالقادر نايلي

الإيميل: kadernaili@outlook.fr

المحاضـــــرات

1- مفهوم الحركة الوطنية وجذورها التاريخية	2-عوامل ظهور الحركة الوطنية	3- معالم اليقظة الجزائرية	4- الحركة الوطنية ما بين الحربين العالميتين (1919-1945).
5- مشروع بلوم- فيوليت بالجزائر 1935 الحصة الأولى: ظروف صدور المشروع ودوافعه	6- الحصة الثانية: ردود الفعل المختلفة وانعقاد المؤتمر الإسلامي ونتائجه	7- الجزائر والحرب العالمية الثانية (1939- 1945)	8- مظاهرات 08 ماي 1945م وانعكاساتها
البيبليوغرافيا			

المحاضرة الأولى:
مفهوم الحركة الوطنية وجذورها التاريخية

1- ***مفهوم الحركة الوطنية:*** يمكن تعريفها كالتالي:

أ- هي نشاط سياسي أو عسكري أو كليهما معًا حسب طبيعة وخصوصية الشعب المستَعمَر والمستعمِر نفسه، غايتها الوطن والمواطن من الظلم والعدوان.

ب- هي مجموع الأحزاب السياسية والتنظيمات المختلفة، والشخصيات الفاعلة التي تسود النضال من أجل القضية الوطنية، ونشر الوعي وتحقيق البديل الأفضل للشعب والوطن.

جـ- هي شكل من أشكال مقاومة الاستعمار وهي عبارة عن جمعيات وتنظيمات سياسية أخذت تيارات مختلفة قادها نخبة من المناضلين من أجل تخليص الشعب الجزائري من الاستعمار الفرنسي.

2-جذورها التاريخية:

من الخطأ الفادح أن نؤرخ لبداية الحركة الوطنية الجزائرية مع مطلع القرن العشرين، ونعتمده كبداية للنهضة الجزائرية، مثلما ألفناه عند مؤرخي المدرسة الاستعمارية، إذ ذهب فريق من المؤرخين والسياسيين الفرنسيين إلى أبعد من ذلك، وأنكروا وجود الأمة الجزائرية، وأنه لم يكن لها استقلال قبل الاحتلال، فالمؤرخ (ج سودرون jean soundron) يزعم بأن الجزائر عام 1830 لم تكن تشكل دولة فما بالك بأمة، وأنه لم تكن لها حدود.

ونفس الزعم ردده (روبار آرون Robert Aron) الذي قال عن الجزائر أنها لم تكن مستقلة حين وصلها الفرنسيون، وبنفس الحقد والحدة فسر المستشرق والكاتب الفرنسي (بوسكي G.H.Bousquet) الاستعمار الفرنسي في الجزائر على أنه صنع إسما للجزائر، أي أن الاحتلال جلب للجزائر الحضارة الحقيقية وأكسبها مقومات تاريخية واجتماعية حسب زعمهم، لكن هذا الادعاء لا أساس له من الصحة تاريخيا، لأن دولة فرنسا والكثير من الدول الأوروبية قد أبرموا اتفاقات ومعاهدات مع الجزائر منذ القرن السادس عشر، ففرنسا على سبيل المثال أبرمت أول معاهدة مع الجزائر بتاريخ 21 مارس 1619، وكانت سمعة الجزائر أحسن بكثير من سمعة فرنسا.

ومما لا ريب فيه أن هذا المفهوم ظل الشغل الشاغل لدى رواد المدرسة التاريخية الاستعمارية، وتجسد ذلك في اهتمامات وكتابات (شارل اندري جوليان Ch. A. Julien)

و(شارل روبير اجيرونCh. R. Ageron)، و(اندري نوشي André Nouchi)، و(هنري علاق Henri Alleg)، و(بنيامين سطورة Benjamin Stora) وغيرهم، ولعل ذلك ما أشار إليه (الدكتور سعد الله)، الذي كان دوما كاشفا لأساطير زمرة هؤلاء، بقوله:" *لقد كتبوا عن الجزائر كمنطقة جغرافية من العالم، تداولت عليها الدول والشعوب من الفينيقيين حتى الفرنسيين، وليس هناك في نظرهم شعب أو أمة أو كيان أو مجتمع متماسك، وإنما هناك قبائل متنافرة متنابزة، تخوض حروبا مستمرة، ولا تخضعها إلا القوة كالرومان والأتراك والفرنسيين. هذه هي فلسفة الفرنسيين في كتاباتهم لتاريخ الجزائر، وهم لا يطبقون هذه النظرية على عهدهم*"... كما أوضح ذلك، في تناوله للحركة الوطنية، أن الذين كتبوا عنها يعتبرونها حديثة العهد، وهي ملازمة لميلاد الأحزاب السياسية، غير أن هذا التناول لأصول الحركة الوطنية مضلل من الوجهة التاريخية إلى أن يقول: " *نحن نعرف أن معظم الحركات القومية للشعوب المضطهدة، سواء في أوروبا أو غيرها، قد وجدت أولا في أشكال أخرى غير الأحزاب المنظمة. فقد ظهرت أولا كجمعيات سرية وتمردات وصحافة وانتعاش أدبي ونشاطات اجتماعية كالنوادي، ثم بدأت تتحدى مضطهديها بطرق مختلفة بما في ذلك الأحزاب السياسية*"...

وانطلاقا من هذا المفهوم لبنية التاريخ الوطني، فإن بداية اليقظة الجزائرية لم تكن وليدة بداية القرن العشرين، بل كانت دفينة الكينونة الجزائرية ضد معاول الهدم والتخريب الاستعمارية وأن التحدي الذي أبداه الفرنسيون للجزائريين، قد تولدت عنه ردود فعل مختلفة مدنية وعسكرية، فالعنف والتعصب الديني والتبجح الفارغ بالحضارة الإنسانية والاستشهاد بالدين الإسلامي والقيم الأخلاقية وخيانة المواثيق والاعتداء على الأملاك الشخصية والدينية، كل ذلك أدى إلى أشكال مختلفة من المقاومة الجزائرية كل بحسب طاقته. وكان ذلك مدعاة للبحث عن وسائل الوحدة وجمع الصفوف والعمل المشترك ضد العدو المشترك، ومخاطبة المشاعر العليا التي تحرك الجميع كالدين والوطن، وذلك ما يعرف بالضمير الوطني.

وإذا كانت القيادات السياسية بين الجزائريين تكاد تكون شبه متقدمة خلال مرحلة الحكم العثماني في الجزائر1518–1830، فإن الأعيان والوجهاء أخذوا في الظهور منذ جوان 1830، وأصبحوا يبحثون عن الذات ومراكز التموقع، وأفرزت هذه المرحلة أنصار الاتجاه الوطني، وأنصار الاتجاه العثماني، وتولدت الحركة الوطنية في وقت مبكر تبعا لشراسة

الاستعمار، وكانت مقدمة للدعوة إلى القومية العربية والنهضة والجامعة الإسلامية ونحوها من مظاهر اليقظة الوطنية.

وكانت المقاومة الشعبية على أشدها خلال القرن التاسع عشر، وقد مثلت حركة الجهاد الإسلامي ضد الغزاة التي قادها الأمير عبد القادر، وتعد عينة مضيئة في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر وقد استغرقت اكثر من 13 سنة كاملة، وذلك ما دفع بالفرنسيين إلى التفاوض مع الأمير والاعتراف بسيادته ودولته، وتمثل ذلك في عقد معاهدتي تافنة وديميشال (L.A.Desmichels).

وإذا كانت مقاومة الأمير عبد القادر قد أخمدت سنة1847، فإن المقاومة الشعبية قد استمرت في الشرق الجزائري بزعامة أحمد باي، وهذه المقاومة في عنفوانها واستمرارها لا تقل شأنا عن مقاومة الأمير بالغرب الجزائري. وإذا كانت القوة الفرنسية قد استطاعت إنهاء هذه المقاومات وغيرها فإن لهيب الانتفاضات الشعبية ظلت مستمرة في العديد من المناطق الجزائرية، ولم تخمد هذه الانتفاضات، إلا بعد ثورتي الأوراس والهوقار سنة 1916.

والدارس لهذه الانتفاضات الشعبية يجدها قليلة التنظيم، ولكنها كانت موجهة كلها ضد محاربة الوجود الفرنسي، كما أنها انتشرت في مناطق عديدة من الوطن، وبذلك يمكن القول أن الشعب الجزائري وقتها قد خسر المعركة مع فرنسا، ولكنه لم يخسر الحرب، وظل رافضا للتواجد الاستعماري فوق ترابه إلى أن اندلعت الثورة التحريرية التي كسبت الرهان وتحصل الشعب الجزائري على استقلاله التام سنة 1962 بعد ضريبة الدم التي دفعها الشعب الجزائري وسجلها بأحرف من ذهب منذ بداية الاحتلال إلى أن تمكن من طرد الغزاة بعد معاناة استغرقت أكثر من قرن و نصف من الجبروت والهيمنة الاستعمارية.

وفي السنوات الأولى من القرن العشرين شهدت الجزائر بداية جديدة في تعاملها مع الإدارة الاستعمارية، وبرزت نخبة من الشباب الجزائري غيرت من أسلوب العمل، وتحولت من العمل التصادمي الانتفاضي إلى تبني أسلوب جديد أعتمد أساسا على البناء الذاتي والبحث على مقومات العمل السياسي، وقد توفرت جملة من العوامل ساهمت في تجديد اليقظة الجزائرية وهي عوامل داخلية وعوامل خارجية دولية.

المحاضرة الثانية:

عوامل ظهور الحركة الوطنية

تمهيد:

في السنوات الأولى من القرن العشرين شهدت الجزائر بداية جديدة في تعاملها مع الإدارة الاستعمارية، وبرزت نخبة من الشباب الجزائري غيرت من أسلوب العمل، وتحولت من العمل المطبوع بالعنف إلى تبني أسلوب جديد أعتمد أساسا على البناء الذاتي والبحث على مقومات العمل السياسي، و قد توفرت جملة من العوامل الداخلية والخارجية ساهمت في تجديد اليقظة الجزائرية نوجزها في ما يلي:

أ- العوامل الداخلية:

1- فشل المقاومة الشعبية:

لقد فشلت المقاومة الشعبية في الحصول على أهدافها المتمثلة في توقيف الاحتلال وإبطال مشاريع فرنسا الاستيطانية، بالرغم من شدتها واتساعها جغرافيا عبر مناطق عديدة من أقاليم الجزائر، كمقاومة الأمير عبد القادر وأحمد باي والمقراني وغيرها من المقاومات الشعبية العديدة، والتي لم تخمد إلا بعد نهاية ح ع الأولى واعتماد أسلوب العمل السياسي المنظم خلال عشرينيات القرن العشرين...

2- الإجراءات الفرنسية التعسفية:

إن تمادي الإدارة الفرنسية الاستعمارية في إصدار قوانينها التعسفية للتمكين لمستقبل بقائها في الجزائر، ودمجها في الكيان الفرنسي قد اتضح في العديد من القوانين والمراسيم والإجراءات التي نصت عليها التشريعات الفرنسية منذ إنهاء مرحلة التردد وصدور القرار الملكي الخاص بإلحاق الجزائر بفرنسا سنة 1834.

ولتحقيق أغراضها وأهدافها التوسعة واحكام قبضتها قامت بما يلي:

- ارهاق الجزائريين بالضرائب الباهظة التي لا تناسب مع امكانياتهم المادية، واشتداد ظاهرة مصادرة أملاكهم العقارية.

– تطبيق قوانين الأنديجينا (قانون الأهالي) الزجرية الرادعة التي وضعت خصيصا لهم بعد عام 1871 وبقي العمل بها حتى عام 1930، ثم ألغيت نظريا وبقيت تطبق حتى عام 1962.

– اخضاع الجزائريين للمحاكم الزجرية الرادعة التي أُنشأت خصيصا لهم عام 1903 لمحاكمتهم بالقوانين الزجرية.

– تزوير الانتخابات البلدية والمجالس العامة وطرد الأمير خالد قد قضى على أي تعاون بين المسلمين والأوروبيين في الجزائر، ودفعت بالجزائريين لتكوين أحزاب للدفاع عن أنفسهم وعن بلدهم... وغيرها من الأساليب المجحفة.

3– التمكين لسياسة الاستيطان الأوربي :

منذ الوهلة الأولى للاحتلال انتهجت فرنسا سياسة الاستيطان وتجريد الجزائريين من أراضيهم وممتلكاتهم، وإفقارهم اقتصاديا حتى يسهل عليها السيطرة عليهم وإبعادهم عن تزعم المقاومة، بل وتهجيرهم إلى المناطق القاحلة وأحيانا إلى خارج الوطن.

وقد انتهجت حكومة باريس سياسة جديدة اغرائية لجلب الجالية الأوروبية للاستيطان في الجزائر، بعد أن وفرت لهم الإمكانيات المادية والمعنوية، وأصدرت لذلك مجموعة من المراسيم والقوانين ما بين 1871 إلى 1914 تُقنّن جلب الاستعمار وتدمير بنية السكان الجزائريين وإبعادهم عن ممتلكاتهم وأراضيهم.

والظاهر أن رغبة الكولون وضغوطاتهم على حكومة باريس لإقصاء الجزائريين ونزع ملكيا تهم، وأرغموا حكومة باريس خلال سنة1887 على إصدار قانون جديد يتجاهل ما يرفضه نظام العروش من عدم تجزئة الأراضي، وبالتالي استحوذوا على الأراضي، وأبعدوا أصحابها بوسائل الترغيب والترهيب.

ضف الى ذلك أنه وفي ديسمبر 1900 تم منح المعمرين الأوروبيين الاستقلال المالي بالجزائر بمقتضى قانون 1900 الذي مكنهم من التصرف المطلق في خيرات الجزائر الاقتصادية.

كما تم منع الجزائريين من انتخاب ممثلين عنهم في المجالس العامة البلدية، العمالية والمالية وغيرها، وقصر ذلك على بعض العائلات الموالية للإدارة الاستعمارية.

4- طمس مقومات الشخصية الجزائرية:

قامت فرنسا بطمس معالم ومقومات الشخصية الوطنية الجزائرية اللغوية منها والتاريخية والدينية، حتى تقضي بذلك على مكونات الوحدة الوطنية، وكانت الإدارة الاستعمارية تسعى دوما إلى تغييب الدين الإسلامي عن مشاعر الجزائريين، باعتباره أهم مقوم للشخصية الجزائرية.

ومنذ بداية الغزو والإدارة الفرنسية تتمادى في إصدار قوانينها لتجريد ما وجدته من الإجراءات والقوانين النابعة من الشرع الإسلامي. وانتهجت سلسلة من الإجراءات التعسفية لإنجاح مشروعها التغريبي، ففي سنة1841 قررت أن تكون المحاكم الفرنسية هي المسؤولة المباشرة عن النظر في القضايا الهامة، ومن ثم أصبح دور القاضي الجزائري كتابة العقود، وإصدار الفتوى ونحوها، وهكذا تمكنت الإدارة الفرنسية من تعطيل القضاء الإسلامي، وأصبح القضاء الفرنسي هو السائد وهو المرجع الأساسي في التشريع، وأصبح القاضي المسلم مجبر على تعلم اللغة الفرنسية للمرافعة بها...

وقد أكد هذا المسخ الاستعماري أحد خدم السياسة الاستعمارية في الجزائر والمدعو أوغستين بيرك(A. Berque)، الذي كان مسؤولا على تسيير مديرية الشؤون الأهلية، وكشف عن سياسة فرنسا تجاه رجال الديانة الإسلامية في الجزائر بقوله: "*لقد وصل بنا امتهان و احتقار الدين الإسلامي إلى درجة أننا أصبحنا لا نسمح بتسمية المفتي، أو الإمام إلا من بين الذين اجتازوا سائر درجات التجسس، ولا يمكن لموظف ديني أن ينال أي رقي إلا إذا ما أظهر للإدارة الفرنسية إخلاصا منقطع النظير*.."

5- صدور قانون التجنيد الإجباري 1912:

يعد قانون التجنيد الإجباري الذي صدر في 3 فبراير1912 بداية جديدة في ردود الفعل الجزائري ضد سياسة التعسف الاستعمارية، لأن القانون جاء لتجنيد الشباب الجزائري لخدمة المصلحة الفرنسية، خصوصا وأن مضمون القانون غير عادل في محتواه إذ ما يطبق على الجزائريين غير ما كان يطبق على الفرنسيين، سواء من حيث سن التجنيد أو مدة الخدمة، أو المرتبات والرتب والترقيات ونحوها، وقد ترك ذلك المفعول تذمرا وسخطا وسط الشباب الجزائري، الذي عبر عن رفضه واستيائه من القانون بالعصيان والمقاطعة والهجرة والعنف أحيانا (كثورة الأوراس 1916 مثلا).

ب– العوامل الخارجية:

– ظهور فكرة الجامعة الإسلامية:

التي قد وصلت إلى الجزائر عن طريق الحجاج والطلبة في المشرق العربي (جمال الدين الأفغاني، محمد عبده ، شكيب أرسلان).

– قيام حركة هجرة واسعة من الجزائر الى المشرق العربي وأوروبا:

التي كان لها دور هام في توسيع آفاق النشاط السياسي بالجزائر في الفترة من مطلع القرن 20 إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث تعرف المهاجرون الجزائريون على ما يجري في العالم من حركات سياسية وكفاح للاستعمار، واحتكوا بالهيئات والأحزاب السياسية، وتعرفوا على النظم والقوانين وأساليب الحكم.

– إعلان مبادئ الرئيس الأمريكي " توماس ويلسون": المتمثل في نقاطه ال 14 أمام الكونغرس في8 جانفي 1918، والتي تضمنت مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

– مشاركة الجزائريين في الدفاع عن فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى: حيث شاركوا في تحريرها من النفوذ الألماني مما دفعهم بأن يشعروا بأنه من حقهم الحصول على المساواة في الحقوق وفي التصويت في الانتخابات.

– انعقاد مؤتمر الصلح بقصر فرساي بباريس: 18 جانفي 1919، الذي كان يُنتظر منه الموافقة على إعطاء الشعوب حق تقرير مصيرها.

- إنشاء منظمة سياسية دولية (عصبة الأمم 1920): التي كان من المفروض أن تعمل لصالح الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

– أحداث العالم الإسلامي كالحرب الليبية الايطالية وكفاح الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل في مصر، ثم ثورة 1919 المصرية بقيادة سعد زغلول، واندلاع ثورة الريف في المغرب الأقصى بزعامة الأمير عبد الكريم الخطابي 1921.

– زيارة بعض علماء المشرق العربي للجزائر: التي كان لها الأثر الواضح في تفعيل الحياة الفكرية والثقافية للجزائريين مع بداية النهضة، ومنها زيارة محمد عبده للجزائر سنة 1903 التي تركت وقعا هاما على نفسية دعاة التجديد والإصلاح الإسلامي. وقد أشار الشيخ الإبراهيمي إلى ذلك بقوله: "*كان الأستاذ الإمام أعجوبة الأعاجيب في الألمعية وبعد النظر وعمق التفكير وحدة الخاطر واستنارة البصيرة وسرعة الاستنتاج*

واستشفاف المخبآت، حكيم بكل ما تؤديه هذه الكلمة من معنى ،منقطع النظير في صدق الإلهام وسداد الفهم وصدق العزيمة..."

- إلغاء الخلافة العثمانية الإسلامية على يد مصطفى كمال أتاتورك: في 3 مارس 1924 والذي أعلن نفسه رئيسا للجمهورية التركية.

المحاضرة الثالثة:

معالم اليقظة الجزائرية

هناك جملة من المعالم نذكر من بينها:

1- بروز النخبة الجزائرية وكتابة العرائض:

لقد عرفت الجزائر عشية نهاية القرن 19 وبداية القرن العشرين ظهور نخبة من المثقفين الجزائريين، بادرت هي بدورها لتحمل قضايا مطلبية، وتمثلت في المطالبة بالمساواة في الحقوق والواجبات كما هو الشأن بالنسبة للفرنسيين، وبرزت بقوة فعالة كتابة العرائض، كما شكلت الوفود، وأضحى ضروريا توضيح وتقديم المطالب إلى الإدارة الفرنسية، ومن جملة المطالب التي قدمتها النخبة المثقفة في أواخر القرن التاسع عشر، مطالب بلقاسم بن سديرة للإدارة الفرنسية سنة 1876 والتي تناولت إصلاح شؤون التعليم العربي، وإعادة الاعتبار لقضايا الديانة الإسلامية في الجزائر بعدما تعرضت للمسخ و التشويه.

والظاهر أن مطالب النخبة في نهاية القرن19، والتي من جملتها مطالب بن سديرة، قد أعادت بعض الأمل إلى ذوي النزعة الوطنية، التي سوف تُثمر لاحقاً عشية إنهاء الحرب.ع.الأولى، وبروز حركة الجزائر الفتاة التي تولت الدفاع عن المطالب الجزائرية مع تنظيم حركة الشباب الجزائري.

وتعد مدينة قسنطينة من المدن السباقة التي بادر أعيانها إلى تقديم المطالب الجزائرية للإدارة الفرنسية، وبعثوا بالعرائض العديدة ما بين سنة 1881 و1895 للسلطة الاستعمارية، وبرزت خلال هذه الفترة أسماء لامعة لعائلات قسنطينة ساهمت في ذلك ورفضت الصمت، وعبرت عن سخطها أمام مظالم الاستعمار، وطالبت بتوسيع مقاعد التمثيل الجزائري في المجالس المختلفة، ونفس المساهمة أكدها (ألان كريستلو A. Christelow) في دراسة له حول مساهمة المكي بن باديس في إرساء دعائم الحركة الوطنية.

وفي سنة 1891 أرسلت باريس لجنة برلمانية إلى الجزائر برئاسة جول فيري للوقوف على أوضاع الجزائريين، ورسم معالم لسياسة جديدة أقل ما يقال عنها أنها تهدف إلى احتواء الجزائريين، وذلك بالتشاور والتنسيق مع الحاكم العام (جول كامبون Jules Cambon) الذي وُليّ حاكما عاما على الجزائر ما بين 1891 –1897 ويُعد الرجل من بين الحكام الواعين بالسياسة الفرنسية الجديدة التي سوف تنتهج في الجزائر.

والظاهر أن زيارة اللجنة البرلمانية إلى الجزائر، لم تكن بعيدة عن انشغالات النخبة الجزائرية، ومن ثم فانه لا يستبعد أن تكون اللجنة البرلمانية قد التقت ببعض عناصر النخبة الجزائرية، إذ تذكر بعض المصادر التاريخية أنه خلال سنة 1891 سافر إلى باريس وفد من أعيان الجزائر بقيادة عناصر لامعة، منهم الدكتور محمد بن العربي، والشيخ محمد بن رحال وهما من العناصر الفاعلة في الحياة الجزائرية وقتئذ، وقد احتوت هذه العريضة التي سلمت للإدارة الفرنسية على جملة من المطالب الأساسية نلخصها في النقاط التالية:

1- تعميم التعليم لكافة الطبقات، وفتح الآفاق أمام التعليم العالي مع ضرورة الاعتناء باللغة العربية وأصول الفقه الإسلامي.
2- التراجع عن تطبيق قرار سبتمبر 1886 القاضي بإلغاء المحاكم الإسلامية واستبدالها بالمحاكم الفرنسية.
3- إعانة الفقراء والمعوزين وتوزيع مدا خيل الأوقاف لخدمة المشاريع الخيرية.
4- التخلي عن فكرة الملكية الجزئية للأملاك المشاعة بين العائلة الواحدة.
5- لا يعاقب البريء بجريمة المجرم وسط القبيلة الواحدة.
6- إلغاء قانون الأهالي الجائر.
7- تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي يكون اختيارياً مع إلزامية الترقية في الرتب والمسؤوليات كبقية الفرنسيين.
8- إلزامية الجزائريين بالجنس هو كراهية على ترك الشريعة الإسلامية التي التزمت فرنسا باحترامها.
9- فتح آفاق الانتخابات لكل الجزائريين والاحتكام لعامل الكفاءة لا للمساومة.
10- ضرورة إشراك الجزائريين في المجلس الأعلى الذي من مهامه معالجة قضايا الأهالي.
11- انتخاب الأهالي لنيابة مجلس الأمة الفرنسي، أو إرسال وفد من الجزائريين في كل سنة لإيصال المطالب وحضور جلسات مجلس الأمة.
12- ضرورة اشتراك الجزائريين في المجلس الجنائي للنظر والتداول في الخصومات والأحكام.

13- مراجعة قانون الغاب وتخصيص أماكن للأهالي للحفاظ على ثروتهم الحيوانية.

14- تأسيس بنك عقاري خاص لمساعدة الفلاحين.

15- سلطة الحاكم العام تكون مستوحاة من مجلس الوزراء الفرنسي، وتبقى بعيدة عن ضغوطات الكولون.

16- تخفيف الضرائب المفروضة على الأهالي.

17- الحفاظ على الملكية للصالح العام على أن تكون بالشاوي بين الجزائريين والمعمرين في التمثيل المزايدة وشراء الأراضي.

ومن الواضح أن مطالب النخبة الجزائرية أصبحت تتبلور أكثر فأكثر مع حلول القرن العشرين، واتجهت نحو ضرورة إشراك الأهالي في المجالس المنتخبة والسماح بالحصول على الحقوق المشروعة ولو كان ذلك في كنف الوجود الفرنسي. لأن ذلك يحقق نمط المساواة مع المعمرين.

وقد لقيت مطالب بن رحال رواجاً معتبرا في أوساط النخبة الجزائرية القريبة من توجهاته الفكرية، وآزرته ورحبت بمطالبه، ومن بين هؤلاء الذين هللوا لعمله عمر بن بريهمات، والحاج الطيب الشرشالي، وحمود بن مخفوجي ونحوهم وكانت مسعاهم ترمي إلى إصلاح دائرة تعليم الجزائريين في إطار استعادة الهوية العربية الإسلامية دون التشدق بأمجاد الثقافة الفرنسية.

ومع حلول القرن العشرين ومجيء جو نار على رأس الولاية العامة، عرفت الجزائر سياسات جديدة تحت ضغط الكولون، بعد أن استفادوا من قرار 19 ديسمبر 1900 الذي نص على منح الاستقلال المالي للمستعمرة على حساب مصلحة الأهالي، ولعل ما يفسر ذلك الإجحاف عدم التساوي في مقاعد المجلس بين الفرنسيين والجزائريين فالنصيب الفرنسي يشغل 48 مقعدا، في حين يشغل الطرف الجزائري 21 مقعدا، وتختارهم الإدارة الفرنسية، بحسب ميولا تهم المعهودة لخدمة المصلحة الفرنسية الاستعمارية وتهدئة الرأي العام الجزائري، بحسب تعبير ابن العقون.

وبرغم هشاشة التمثيل الجزائري في المجلس المالي، فإن ذلك الاشتراك يعد مكسبا إضافيا للمطالب الجزائرية التي كثيرا ما طالبوا بها منذ بداية القرن، وجعلت من الحكومة الفرنسية تولي بعض الاهتمام لقضايا الجزائر، وتمثل ذلك في زيارة الرئيس الفرنسي

(إيميل لوبي Émile Loubet) إلى الجزائر، والتي استغرقت قرابة النصف شهر ما بين 10إلى 26 أفريل سنة 1903.

ومن دون شك فإن زيارة الرئيس الفرنسي للجزائر للوقوف عند أحوال الجزائريين قد فتحت الآفاق أوسع أمام مطالب النخبة، ومنها مبادرة بن رحال الذي ألقى خطابا هاما أمام الرئيس الفرنسي، ويعد الرجل الوحيد من بين جماعة النخبة الذي أوضح صراحة عن حقوق المسلمين الجزائريين، ورفض سياسية الاندماج كما طالب بتوسع دائرة التمثيل السياسي للأهالي، وإلغاء قانون الأهالي البغيض.

الظاهر أن الرئيس الفرنسي قد استمع للمطالب الجزائرية، ووعدهم بالمزيد من الإصلاحات، خصوصا وأنه قد لمس فيهم ملامح التوجه نحو الأخذ بمظاهر النهضة والتجديد، وذلك ما كانت تخشاه فرنسا على مستقبل بقائها في الجزائر. وبرغم تماطل الإدارة الفرنسية، وما عرف عنها من سياسة الهروب نحو الأمام، و تأجيل معالجة القضايا الجزائرية، فإنه بعد مرور بضع سنوات من زيارة لوبي إلى الجزائر تحصل الأهالي سنة 1908 على مكسب سياسي جديد تمثل في إشراكهم في المجالس العمالية، وحصولهم على عضوية الثلث من مجموع لأعضاء المجلس.

2- تشكيل الوفود و تقديم المطالب:

ووسط هذه الأجواء المشحونة بحمى المطالب والآمال الجزائرية من جهة ،وازدياد الحذر والمخاوف الفرنسية من جهة أخرى شهدت الجزائر العاصمة سنة 1908 إعلان النخبة عن ميلاد نواة هامة جمعت عناصر فاعلة تدعى "لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين، وكان من أبرز عناصرها رائد النخبة اللائكية الشريف بن حبيلس، وعمر بوضربة والحاج موسى وابن التهامي.

وكانت هذه الجماعة السباقة لأخذ مثل هذه المبادرة بغرض الدفاع عن مصالح الجزائريين، وذلك لغياب التمثيل الشرعي الوطني باستثناء المحاولات اليتيمة التي بادر بها بن رحال كما أسلفنا سابقا ومن ثم صح القول أن مبادرة النخبة في العاصمة كانت ترعى مصالحها أولا قبل مصالح الجزائريين، وحتى تتحصل أيضا على وسام الفضل والسبق في العمل السياسي الذي ظل بعيدا عن طموح الجزائريين حسب ما ذكره علي باش حمبة

الزعيم التونسي الذي التقى بهذه الجماعة أكثر من مرة في باريس، و فاتحها في العمل المشترك ،لكه أصيب بخيبة أمل لتوجهاتهم اللائكية الرافضة للتوجه الإسلامي.

وبعد صدور قانون التجنيد الإجباري غير العادل، وجد أعضاء لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين أنفسهم و كأنهم موكلين للدفاع عن مطالب الجزائريين ضد هذا الإجراء التعسفي والعنصري في حق الشباب الجزائري، وارتأت جماعة النخبة إرسال عريضة مورقة في 27 ماي 1912 إلى الحكومة الفرنسية والمجلس الوطني احتوت على جملة من المطالب منها:

1- إن قانون التجنيد جاء معاديا للديمقراطية وهو يطبق على الفقراء دون سواهم.

1-مدة الخدمة العسكرية غير عادلة بين أبناء الأهالي والمعمرين.

3-تعويض الأهالي عن التجنيد بمبلغ 250 ألف بعد إهانة ويعتبرهم مرتزقة.

4-ضرورة بناء قانون التجنيد على مبادئ الحرية والعدالة والمساواة.

5-إلغاء قانون الأهالي التعسفي.

6-التخلي عن العمل بالأحكام الزجرية (الصادرة عن المحاكم الردعية).

7-التوزيع العادل للضرائب بين الجزائريين وغيرهم من الأوروبيين.

8-توسيع دائرة التمثيل النيابي للجزائريين بما في ذلك المجلس الوطني الفرنسي.

وقد عرفت سنة 1912 حركة شبانية واسعة رافضة لحركة التجنيد الإجباري وحركت من مشاعرهم وأجمعت شملهم ووحدت من مفاهيمهم، وكثرت العرائض الداخلية وتأججت الأوضاع ولاحت في الأفق الإضرابات وبدت حركة الاحتجاجات والاضطرابات وحينها سعت النخبة كعادتها إلى المبادرة والبحث عن مخرج لهذه الوضعية المتأزمة التي لم تكن في صالح فرنسا ولا حتى في صالحها هي أيضا باعتبارها صاحبة الامتيازات، ولذلك نشطت هذه الحركة الشبانية التي أطلقت على نفسها حركة الجزائر الفتاة وأحيانا بيان الشباب الجزائري.

وقد تمكنت حركة الشباب الجزائري أن تتوصل إلى تشكيل وفداً يضم مجوعة من الأسماء المعروفة وقتئذٍ أمثال بن رحال وبن التهامي، والحاج سعيد، وبوشريط علاوة والدكتور موسى وقارة علي وابن عصمان وابن ديدوش وغيرهم، وقد مثلت هذه الوجوه مناطق مختلفة كالجزائر وقسنطينة وجيجل وبسكرة وتلمسان وعنابة، وقد سافر الوفد في رحلته الثانية من نفس السنة إلى باريس، وقدم عريضة كما يحلو للبعض تسميتها.

والدارس لمطالب الوفد في رحلته الثانية يجدها لم تخرج عن أثرها الأولى، ولم تُضف المطالب الجديدة. والعريضة مقسمة إلى قسمين: أولها مطالب مساندة للسياسة الفرنسية مع الإبقاء على قرار التجنيد مع إدخال تعديلات على بنوده كتخفيض المدة الزمنية إلى سنتين كما هو الشأن لدى الفرنسيين، والمطالبة أيضاً برفع عمر المجند إلى عشرين سنة بدلا من الثمانية عشر سنة، مع إلغاء المنحة التي خصصت للمجندين الجزائريين.

أما القسم الثاني من العريضة فهي مطالب تعويضية وهي أشبه بالمكافئة للنخبة على مواقفها مع السياسة الفرنسية، ولو أن تلك التعويضات قد شملت الطبقة العريضة من الجزائريين كإبطال قانون الأهالي والمحاكم الزجرية الرادعة ورفع تمثيل الجزائريين في المجالس المنتخبة مع التوزيع العادل للضرائب ومدا خيل الميزانية بين الجزائريين والفرنسيين.

وبرغم ذلك كله، فإن مطالب النخبة سنة1912 تعد مرحلة هامة ومبكرة من عمر الحركة الوطنية المنتظمة، ولو أنها ظلت بعيدة عن جميع كل المطالب الجزائرية وخصوصاً ما كان متعلقاً منها بالهوية والمقومات العربية الإسلامية... وكان أحد أعضاء الوفد وهو بن رحال هو من نقل تلك الاهتمامات للسلطة الفرنسية... وقد التقى باش حمبة (صحفي ورجل سياسة تونسي) بالوفد وأعجب بابن رحال الذي وجده مُلماً بالمسائل الإسلامية لاطلاعه وصدقه ومعرفته ودرايته بالسياسة الفرنسية لمدة ثلاثين سنة لم ير فيها إلاَّ الخيبة وسوء المعاملة لأبناء جنسه حسب تعبير باش حمبة إلى أنه يقول: *"أتى إلى هنا مقلداً سبحته وبيده عصاً يخيل لنا موسى ماراً بأرض فرعون"*.

وعلى الرغم من شرعية المطالب الجزائرية المقدمة للحكومة الفرنسية، فإن إدارة الاحتلال لم تبال بها، وزجت بحوالي ربع مليون من الشباب الجزائري في رحى الحرب العالمية الأولى منهم ثمانون ألف ألحقتم بقطاع الصناعة والمناجم ومعامل البارود وقطاع الزراعة لتمويل جبهات الحرب. كما جندت ما لا يقل عن الأربعمائة ألف لمحاربة الألمان مات منهم حسب ما ذكره توفيق المدني ما يزيد عن الثمانين ألف من خيرة أبناء الجزائر.

وتذكر المصادر التاريخية أن معارضة الشباب الجزائري لسياسة التجنيد الإجباري كانت قوية جداً في كافة أنحاء الوطن تقريباً، إذ قابل المواطنون حاكم منطقة بني يعقوب بضواحي المدية بالرجم بالحجارة، ونفس المصير تعرض له أيضاً حاكم منطقة المعاضيد بضواحي برج بوعريريج، أما منطقة الأوراس فقد انتفض شبابها وتمردوا عل الإدارة

الفرنسية، ولم يمتثلوا لقرار التجنيد وحضر منهم 25 من مجموع 141 من المدعوين لقرار التجنيد، وبنفس الغضب عبر سكان الغرب الجزائري، وانتفض سكان ندرومة، مدينة الشيخ بن رحال، وامتثل للتجنيد عنصر واحد من مجموع 460 مسجل، كما هرب شباب تلمسان إلى المغرب الأقصى كي لا يجند لخدمة العلم الفرنسي. أما مدينة قسنطينة فقد عبر شبابها هي الأخرى عن رفضهم لسياسة التجنيد وصرح أعيانها سنة1914 رئيس المكتب العربي للشؤون الأهلية بقوله: "بإمكانكم الزيادة في الضرائب ونحن قابلون لكننا لا نسلم لكم أبناءنا".

3- حركة الإحياء التاريخي:

لقد عرفت بداية القرن الماضي دعوة هامة للنهوض بالإحياء الثقافي، ومخاطبة العقل وبناء الذات والبحث في الذاكرة، وتولد في ذلك رغبة جامحة لدى العديد من الجزائريين الذين مكنهم الحظ من الدوام على العمل الثقافي، وظهرت عدة دراسات كتبها جزائريون سلطت الأضواء على قضايا الجزائر التاريخية، ومنها تأليف ابن عمار سنة 1902 وأبن مريم سنة 1907 والرحلة الورتلانية سنة 1908 وموسوعة الشيخ الحفناوي سنة 1907 بعنوان "تعريف الخلف برجال السلف " وتعد بحق معلما تاريخيا هاما ساهم في نفض الغبار على تاريخ الجزائر الثقافي، وأعطى انطلاقا فاعلا في التمهيد لرؤية جديدة لمدرسة تاريخية وطنية أرسى أسسها الشيخ مبارك الميلي حينما أسهم هو الآخر في تأليف موسوعة أخرى بعنوان تاريخ الجزائر في القديم والحديث الذي أقلق الدوائر الفرنسية باعتراف كتابهم وتجلى ذلك بالخصوص في كتابات المستشرق الفرنسي (جوزيف ديبارمي Joseph Desparmet) الذي أعتبر أن الإحياء التاريخي الذي عرفته الجزائر مع مطلع القرن الماضي يعد بحق نهضة فكرية وسياسية أيقظت المجتمع الجزائري من سباته.

المحاضرة الرابعة:

الحركة الوطنية ما بين الحربين العالميتين (1919-1945).

* تأسيس الأحزاب السياسية وتوجهاتها الفكرية والسياسية(1919 - 1939).

بدأت بوادر العمل السياسي في الجزائر مطلع القرن العشرين الميلادي، في شكل جمعيات ونوادي وشخصيات قدمت عرائض ومطالب تعكس اهتمامات الجزائريين وترفض وتندد بالسياسة الاستعمارية. ثم ظهرت الحركة الوطنية في شكل أحزاب لها اتجاهات سياسية واصلاحية بعد الحرب العالمية الاولى واعتمدت النضال السياسي وفق التطورات الحاصلة في السياسة الاستعمارية. وتبلورت في ما يلي:

أ- حركة الأمير خالد (1919 - 1925) اتجاه المساواة:

لم يكن الأمير خالد بمعزل عن التيارات السياسية الموجودة في الجزائر قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، ولكنه لم يبرز كعنصر بارز في حقل العمل الوطني إلا عند نهاية الحرب، بتأسيس حركته السياسية في أواخر سنة 1919 عند انفصاله عن النخبة، و يمكن اعتباره أول من أعد برنامجا شاملا تم الدفاع عنه لدى السلطات الفرنسية في الجزائر وفي باريس.

ويمكن تلخيص مطالب الحركة كالتالي :

1-إلغاء القوانين الاستثنائية.

2- المساواة في الخدمة العسكرية في الحقوق و الواجبات.

3- حق الجزائري في تقلد جميع المناصب المدنية و العسكرية بدون تمييز.

4- تطبيق القانون المتعلق بالتعليم العام الإجباري على الأهالي مع حرية التعليم.

5 - حرية الصحافة و الجمعيات.

6- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية لفائدة المسلمين.

7- المساواة في التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي بين الجزائريين والأوروبيين القاطنين بالجزائر.

8-الحرية المطلقة للعمال الجزائريين من جميع الحرف و المهن في الذهاب الى فرنسا.

9- تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة على الشريعة الاسلامية والعفو الشامل.

يذكر أن الأمير خالد اختار لنضاله السياسي أربعة وسائل وهي الصحافة من خلال انشائه لصحيفة الاقدام والخطب خاصة في الحملات الانتخابية والمجالس المنتخبة التي قدم على منصاتها وعن طريقها عرائض ومطالب ونادى فيها بالمساواة وإعادة الاعتبار للأهالي، بالإضافة الى الاتصالات بالشخصيات السياسية، حيث كاتبها في العديد من المناسبات وأبلغها بوضعية الجزائريين.

ب- نجم شمال افريقيا وحزب الشعب الجزائري (الاتجاه الاستقلالي):

- ***نجم شمال افريقيا*** :

أنشئ النجم في مارس 1926 في باريس على يد جماعة من أهالي شمال افريقيا، وكان أكثرهم من الجزائر، وقد أعلن عن الأمير خالد رئيسا شرفيا له. وكان هدفه الصريح هو الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لأهل افريقيا الشمالية وتثقيف أعضائه. علما أن جل أعضائه كان من العمال والجنود السابقين، وطلبة افريقيا الشمالية الذين كانوا يعيشوا في فرنسا. أما هدفه الحقيقي فكان تحقيق استقلال افريقيا الشمالية كلها

وابتداء من سنة 1927 بدأ أعضاؤه التونسيون والمغاربة يفضلون الانضمام إلى منظماتهم المحلية التي كان مسموحا بها في بلادهم خلافا عن للجزائر، وشيئا فشيئا فقد النجم أعضائه التونسيين والمغاربة وأصبح منظمة جزائرية خاصة. ويمكن تقسيم مطالب النجم الى نوعين:

- **مطالب استراتيجية**: وهي التي تستهدف الحصول على الاستقلال وبعث الدولة الجزائرية وتحقيق جلاء القوات الفرنسية عن البلاد.

- **مطالب مرحلية**: وتتمثل في تحقيق الاصلاح الزراعي وإلغاء قانون الأهالي وفتح أبواب المدارس أمام كل الجزائريين، إلى جانب ترسيم اللغة العربية لا كمجرد لغة وإنما باعتبارها لغة العلم والثقافة ، وكذلك المطالبة بالتساوي في الحقوق مع الفرنسيين القاطنين في الجزائر.

يذكر أن نجم شمال افريقيا اعتمد خلال مسيرته النضالية على العديد من الوسائل: أهممها الاحتجاج، والتظاهر والصحافة والتجمع.

ونظرا لتخوف السلطات الاستعمارية من نشاطات نجم شمال افريقيا ومن برنامجه الذي رفعه في مؤتمر بروكسل والتي رأته يمس السيادة الفرنسية في أفريقيا الشمالية أقدمت هذه السلطات إلى حل النجم في 20 نوفمبر سنة 1929 م. لكن المناضلون أعادوا بعث الحزب من جديد عام 1933 تحت اسم " نجم شمال افريقيا المجيد "، فحل ثانية عام 1934، ثم استأنف نشاطه مجددا عام 1935 تحت اسم " الاتحاد الوطني لمسلمي شمال افريقيا " فحل أيضا بتاريخ 27 جانفي 1937.

*** تأسيس حزب الشعب الجزائري:**

تبلور الاتجاه الاستقلالي لنجم شمال افريقيا بصفة أكثر وضوحا بظهور حزب الشعب الجزائري، الذي تأسس نتيجة إصرار مناضلي حزب نجم شمال افريقيا على مواصلة مسيرتهم النضالية وتجسيد برنامجهم على أرض الواقع. فقاموا بإعادة بعث الحزب المنحل وإنشاء حزب جديد حمل اسم " حزب الشعب الجزائري " بزعامة مصالي الحاج في 11 مارس 1937. علما أن برنامجه كان امتدادا لبرنامج حزب نجم شمال افريقيا. ونظرا لنشاطات حزب الشعب ومطالبه الاستقلالية فقد تعرض زعماؤه الى الاعتقال في أوت 1937، وحكموا بالسجن لمدة سنتين، وفي 29 سبتمبر من عام 1939 حلت السلطات الفرنسية حزب الشعب.

جـ- *الاتجاه الادماجي*: وقد مثله كل من:

1- *فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين*:

قام بتشكيل اتحاد المنتخبين المسلمين الجزائريين دعاة الاتجاه الادماجي في 10 جوان 1927 بقسنطينة لتمثيلهم، وكانت تضم في صفوفها 176 نائبا من النواب الجزائريين المنتخبين في المجالس الفرنسية من اتحاديات الجزائر ووهران وقسنطينة وهم ينتمون لجماعة النخبة أمثال : أبو القاسم بن التهامي، محمد الصالح بن جلول، وفرحات عباس مكي.

وكانت تتمثل مطالبها فيما يلي:

- حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية وإدماج الجزائر في فرنسا.
- إلغاء قانون الأهالي.

- المساواة في الحقوق بين الجزائريين والفرنسيين.
- تمثيل نيابي عادل للجزائريين في جميع المجالس المنتخبة.
- التخلي عن التمييز العنصري.
- إعادة تنظيم طريقة الانتخابات.
- احترام الحضارة الاسلامية.
- تطوير التعليم للجزائريين وإصلاح تعليمهم المهني.
- المساواة في المعاملة، وفي التعويض عن العمل وإلغاء القيود المعرقلة لهجرة الجزائريين إلى فرنسا.

2- الفيدرالية الشيوعية الجزائرية:

أنشأت عام 1924 في الوقت الذي كان يدور فيه صراع بين الشيوعيين أغلبهم فرنسيون، كان هذا الحزب قد رفض تحرير الجزائر بل كان ينادي بالعمل من أجل الشيوعية في إطار المستعمرة الفرنسية. ولم تفلح الفيدرالية الشيوعية في الجزائر في استقطاب الشعب الجزائري المسلم الذي ينبذ الكفر والإلحاد، وقد برز من بين الشيوعيين الجزائريين في فرنسا الحاج علي عبد القادر ومحمد بن الأكحل.

وفي عام 1936 اكتمل تكوين القوى السياسية بتأسيس الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان قبل هذا التاريخ مجرد اتحادية تابعة للحزب الشيوعي الفرنسي، ولكن هذا التغيير لا يعدو كونه مجرد تغيير في المظهر وفي البنية التنظيمية فقط ولم يأت بشيء جديد فيما يتعلق بموقف الحزب الشيوعي الجزائري من المسألة الوطنية والمتمثل في التجاهل وعدم الاعتراف بالوجود الوطني للشعب الجزائري.

د- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (الاتجاه الاصلاحي):

تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يوم 5 ماي من عام 1931 في مدينة الجزائر بنادي الترقي. ومن الأعضاء المؤسسين للجمعية عبد الحميد بن باديس الذي انتخب رئيسا لها والشيخ العربي التبسي والبشير الإبراهيمي ومبارك الميلي والشيخ الطيب العقبي....

أما فيما يتعلق ببرنامج الجمعية فقد تشكل من ثلاثة محاور نوجزها فيما يلي :

- المحور الديني: و تضمن:

· تطهير الاسلام مما علق به من الشركيات (الشعوذة) والبدع والخرافات.

· دعوة الجزائريين إلى العودة إلى الاسلام الصحيح المستمدة من القرآن والسنة.

· محاربة الالحاد الذي حظي بتشجيع الاستعمار ليغالب به الاسلام.

– المحور الثقافي الاجتماعي:

· مقاومة الأمية وتربية وتعليم الناشئة.

· نشر الوعي الديني والاجتماعي والثقافة في أوساط الشبيبة والعمال وعامة الناس.

· محاربة الآفات الاجتماعية كالمقامرة(لعب القمار)، الخمور، وتعاطي الكحول وغيرها

· الاهتمام بالنصف المهمل من المجتمع وهن الإناث، من خلال التوعية المجدية، والتعليم الذي شمل في عام 1952 نحو 13 ألف بنت في مدارس الجمعية.

· مقاومة المنصرين و التصدي لهم بتقوية المعاني الدينية في النفوس.

– المحور السياسي: ويتضمن:

· مقاومة سياسة التجنيس، حيث اصدرت فتاوي بتكفير كل جزائري أو تونسي أو مغربي يتخلى عن قانون الأحوال الشخصية الاسلامية من أجل الاندماج والتجنس بالجنسية الفرنسية، واعتبارهم مرتدين عن الاسلام.

· مقاومة الادماج.

· الدعوة إلى الوحدة الوطنية.

· التنديد بالحكم الاستعماري و ممارساته الظالمة.

· الحصول على حق الجزائريين كافة في الانتخابات.

· تحقيق الوحدتين العربية والاسلامية، يتجلى ذلك في حمل هموم العرب والمسلمين، والتألم لواقعهم وتبني قضاياهم وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، والعمل على تحقيق وحدتهم قولا وعملا .

· تحقيق استقلال الجزائر ويظهر ذلك في العديد من تصريحات بن باديس منها قوله سنة 1936"... وما غايتنا إلا تحقيق الاستقلال ".

وأهم الوسائل التي استعانت بها الجمعية في تحقيق أهدافها نذكر:

- تأسيس المدارس العربية الحرة وتربية البنين والبنات.
- بناء المساجد الحرة بعد منع رجالها من التدريس في المساجد الرسمية القائمة ، وإلقاء دروس الوعظ فيها للعامة ، والدروس العلمية لطلاب علوم الدين واللغة.
- إصدار الصحف والمجلات.

- تكوين الكشافة والفرق الرياضية والمسرحية وفتح النوادي لتثقيف وتوعية الناشئة و الشباب والعمال، وتأطيرهم وتوجيههم إلى النشاطات المفيدة.
- الاهتمام بالمغتربين فأنشأت لهم المدارس والنوادي والمراكز الثقافية بفرنسا، التي بدأ نشاطها هناك عام 1936، مركزة على تعليم المغتربين الاسلام واللغة العربية والتاريخ.
– إرسال البعثات العلمية إلى جوامع الزيتونة والقرويين والأزهر.

المحاضرة الخامسة :

مشروع بلوم- فيوليت بالجزائر 1935 وردود الفعل المختلفة

الحصة الأولى: ظروف صدور المشروع ودوافعه.

1-التعريف بالشخصيتين:

أ)- موريس فيوليت (Maurice Viollette): رجل دولة وسياسي فرنسي من مواليد 3 سبتمبر 1870 بجانفيل (إقليم أور ولوار الفرنسي) وتوفي في 9 سبتمبر 1960.

تقلد موريس مناصب عدة فقد كان واليا عاما على الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي وعضو بمجلس شيوخها وله العديد من المواقف في ميدان المطالبة بحقوق الشعب الجزائري. فالرجل دافع عن الجزائريين وقد جاء في مجلة الشهاب انه الرجل الذي دافع عن الجزائر دفاع الابطال وبعث في أنفس رجال السياسة الهمة والعزم وأظهر ما تعانيه من مشاكل وما يريده الجزائريين من حرية وعدل.

لم يكن (موريس)، بالشخصية المجهولة في الجزائر فقد كان واليا عاما بها وهو عضو بمجلس شيوخها، وهو رئيس الحزب الاشتراكي واتباعه كثيرون له العديد من المواقف في ميدان المطالبة بحقوق الشعب الجزائري... انه الرجل الذي دافع عن الجزائريين، فقد جاء في مجلة الشهاب:" انه الرجل الذي دافع عن الجزائر دفاع الابطال وبعث في أنفس رجال السياسة الهمة والعزم وأظهر ما تعانيه من مشاكل وما يريده الجزائريون من حرية وعدل". ومن بين مؤلفاته: "هل تعيش الجزائر"، ومن جهة أخرى مارس سياسة اضطهاديه تعسفية خاصة على الحركة الوطنية حيث شل نشاطها وطارد ممثليها أثناء عهد إدارته بالجزائر. وفي سنة 1936م عينته الجبهة الشعبية في فرنسا عضوا في حكومتها ومختصا بالشؤون الجزائرية لتجربته في الجزائر ومعاصرته لذكرى الاحتلال وحرصه على أن لا تضيع الجزائر من فرنسا، كما ترأس لجنة من مجلس الشيوخ الفرنسي من أجل دراسة الأوضاع الجزائرية وتقديم بعض الإصلاحات التي يجب إدخالها... وفعلا قدمت اللجنة المشروع الذي أصبح منذئذ يعرف بمشروع فيوليت، وقد جاء هذا المشروع في ظروف مزرية فكان لا بد لفرنسا الإسراع بإجراء تغييرات في سياستها بالجزائر حيث قال:" إذا استمرت الأوضاع على حالها (بدون تغيير) فستشكل خطرا على مستقبل إمبراطورتنا".

ب)- ليون بلوم (Léon Blum): سياسي فرنسي (9 أبريل1872 / 30 مارس 1950)

ينحدرمن عائلة يهودية غنية في باريس... تولى رئاسة الوزارة في الجمهورية الفرنسية الثالثة مرتين: من 4 يونيو 1936 إلى 22 يونيو 1937. ومن 13 مارس إلى 10 أبريل 1938... كما أصبح بعد الحرب العالمية الثانية آخر رئيس للحكومة الفرنسية المؤقتة من 16 ديسمبر 1946 إلى 16 يناير 1947... وهو أول اشتراكي وأول يهودي يتولى رئاسة الوزارة في فرنسا.

1-دوافع المشروع:

أ- الدوافع السياسية:

مما دفع حكومة بلوم لتحقيق هذه الإصلاحات هي: كثرة الاضطرابات التي واجهتها الجزائر ما بين 1935- 1936م فعندما تسلمت الجبهة الشعبية الحكم في شهر جوان قام العمال الجزائريون بعدد من الاضطرابات في المعامل والمصانع والشركات التي يسيطر عليها كبار المعمرين بهدف تحقيق المساواة بينهم وبين زملائهم الفرنسيين في الأجور.

ففي 11 جوان 1936م اضطرب عمال سيدي موسى وفي 13 من نفس الشهر ببئر توتة و15 في برج الكيفان وحسين الداي وبئر خادم وفي 16 حدث الاضطراب في سطاوالي. كما شهدت هذه السنة 1935 العديد من الاضطرابات الخطيرة في كل من الجزائر ومستغانم قام بها عمال الموانئ احتجاجا على البطالة وقد اشترك فيها على الأقل 3000 شخص، كما حدث اضطراب خطير في سيدي بلعباس جرح فيه حوالي 40 شخصا، وسطيف ووهران بسبب مشادات بين اليمنيين والشيوعيين باشتراك فيها الجزائريين.

وعليه فقد سجلت سنة 1936 حوالي 288 إضراب بمشاركة 69523 مضرب ومنها 220 إضراب شارك فيه حوالي 52885 مضرب، كما سجلت قسنطينة في 1936 عشرة إضرابات، هذه الأخيرة ... وعلى الرغم من أن سببها المباشر لم يكن سياسيا إلا أن أهدافها وتطورها كان سياسيا، حيث أصبح الجزائريون في منتصف الثلاثينات أكثر وعيا منذ قبل وأكثر معرفة بحقوقهم السياسية وحرياتهم...

ويمكن القول أنه من بين ما دفع حكومة بلوم إلى تحقيق بعض الإصلاحات المعروفة بإصلاحات (بلوم - فيولبت) هي كثرة الاضطرابات والإضرابات في هذه الفترة.

ب – <u>الدوافع الاقتصادية والاجتماعية</u>:

كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سنوات ما بين(1936–1930) أي قبيل صدور المشروع في حالة سيئة زادت تأثيرا على الرأي العام الجزائري.

فمن الناحية الاقتصادية كانت تتمثل في مخلفات أو نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م والتي لم تنجُ الجزائر من آثارها وانعكاساتها، حيث أصابت هذه الأزمة الصادرات المنجمية الجزائرية فتراجعت بنسبة 30 إلى 40% عام 1931م، مما أدى إلى تسريح 5000 عامل من عمال المناجم، وانهيار المواد الصناعية، والقضاء على الصناعات التقليدية التي كان يعيش منها الحرفيون الأحرار كصناعة النسيج والجلود والأحذية لكل من تلمسان وقسنطينة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المنتوجات التي ارتفعت معها الضرائب (التي كانت محل جدال كبير بين الأحزاب والكتل الفرنسية)، مما جعل فرنسا تضع برنامجا ماليا يحتاج الى نحو 10 ملايين فرنك، نصفها ضرائب مفروضة على الشعب الجزائري.

كما انفرد المعمرون بالاستقلال المالي للجزائر (وهذا منذ صدور قانون 19 ديسمبر 1900) الذي مكنهم من التصرف المطلق في خيرات الجزائر الاقتصادية السطحية والباطنية، والبرية والبحرية، بالإضافة إلى إرهاق الجزائريين بالضرائب الباهظة التي لا تتناسب وإمكانيتهم المادية، بالإضافة إلى مصادرة الأراضي العقارية بمختلف الوسائل، فأصيبت طبقة الفلاحين بضرر شديد.

أما من الناحية الاجتماعية فقد انخفض مستوى معيشة السكان وارتفعت الأسعار مما أدى إلى انتشار الفقر والمجاعات والأوبئة والأمراض.

وفي مقابل هذا ظهرت خلال هذه الفترة نهضة فكرية أدت إلى ظهور صحافة وطنية نشطة لعبت دورا هاما في رفع الوعي الفكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري، كما ظهرت نوادي وجمعيات ثقافية خلقت نشاطا سياسيا واسعا تمثل في المحاضرات والدروس والمهرجانات والذي أدى بظهور النخبة على اختلاف ثقافاتهم تحملوا عبئ الكفاح السياسي بمختلف أشكاله وأساليبه ومفاهيمه.

المحاضرة السادسة:

الحصـة الثانيــة: ردود الأفعال تجاه مشروع بلوم– فيوليت

I– ردود الفعل الوطنية:

أ– حزب الشعب الجزائري:

في الوقت الذي كانت فيه معظم جماهير الشعب تتابع الصخب الذي أحدثته تلك الإصلاحات حول مشروع فيوليت وتضاعف نشاط الإصلاحيون في الانتخابات بهدف بعث المؤتمر الإسلامي والمطالبة بتطبيق سياسة الاندماج كان شعار حزب الشعب الجزائري الاستقلال، ففي المؤتمر الإسلامي الثاني جويلية 1937 ذكر مصالي الحاج بسياسة الحزب التي ترتكز منذ نشأتها نجم شمال إفريقيا 1936 على المحافظة على الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية لأنها من المطالب التي لا يمكن للشعب الجزائري الاستغناء عنها، ومن هنا جاءت معارضة الحزب لهذا البرنامج.

أما عن الأخطار الناجمة عن هذا المشروع بالنسبة للحزب يتمثل في ذوبان الأمة الجزائرية في الأمة الفرنسية واضمحلالها بكل ما تحمله من دين وتراث وحضارات وعادات. وحسب شارك روبير فإن هذا البرنامج يرمي إلى تفكيك المجتمع الإسلامي يخلق أقلية من ذوي الامتيازات. وفي هذا يقول أحمد محساس على لسان الحزب إلى ضرورة تقريض عظمته لأنه يقضي على العربية الوطنية، حيث كان هذا الحزب في العديد من الاجتماعات التي سبقت انعقاد المؤتمر الإسلامي من يشن هجمات على هذا المؤتمر مسقطين عنه الاسلام. وكان مناضلوه يتدخلون في أغلب الاجتماعات للمطالبة بمواقف واضحة مواصلين عملهم بالرغم من طردهم واقصائهم الدائم من هذه الاجتماعات.

لهذا قال جاء عن الحزب :"لا يمكن أن نخيب أمال المسلمين بعد خيبة 1919".

ب– كتلة النواب المنتخبين:

عن موقف كتلة النواب المنتخبين يقول أبو القاسم سعد الله أنها وقفت إلى جانب هذا المشروع وأيدته منذ صدوره، وقد ظهر جليا في المؤتمر الإسلامي 1936م بالإضافة إلى أنه عندما بدأ الضغط على الجبهة الشعبية الفرنسية لكي تتراجع عن هذا المشروع من طرف شيوخ البلديات الفرنسيين بالجزائر عام 1937م تحركت كتلة النواب في وهران كما عقدوا اجتماعا لهم لهذا الغرض وأصدروا لائحة وبعثوا بها إلى الوزير الأول (ليون يلوم) والسيد (فيوليت) وإلى وزير

الداخلية والحاكم العام معلنين تأييدهم المطلق لهذا المشروع، كما أصدرت في كل من الجزائر وقسنطينة لائحتين: الأولى بتاريخ 12 جانفي والثانية في 15 منه لسنة 1937، ونشطوا أيضا خلال نفس العام مؤتمر من أجل الدفاع عن المشروع بالإضافة إلى التجمعات والوفود. ومن ذلك وفد برئاسة السيد محمد الصالح بن جلول يوم 05 مارس إلى باريس واستقبل من طرف وزير المستعمرات ووعدهم بتنفيذ المشروع ثم عاد هذا الوفد في سنة 1937م للدفاع عن شرعية مطالبهم فاقتنع الوزير بتلك الحجج لكنه اعترف لهم بتكالب الإقطاعية الاستدمارية التي وقفت ضده والذي وصفهم حسب فرحات عباس بأن "لا عقل لهم وما هم إلا بطون منتفخة".

ج- جمعية العلماء المسلمين:

لقد قاوم الشيخ ابن باديس وأنصاره العلماء أمثال الشيخ البشير الإبراهيمي مشروع (بلوم – فيوليت) على الرغم من أن ابن باديس أطلق على صاحبه وصف "الرجل العظيم" الذي لم ينس فضله والسبب في هذه المقاومة يعود في نظرهم الى ان المشروع يفتقر الى التسوية "المساواة في الحقوق" لا بين طبقات المثقفة للاندماج، مع السكوت التام عن الدين واللغة"

اما الشيخ البشير الإبراهيمي الذي كان معاصرا ومشاركا في الحديث فيرى بأن الرأي العام عند النخبة المثقفة وعند الخاصة فان مشروع (فيوليت) معروفا بشهرة صاحبه وليس بمعرفة محتواه لهذا كان من رأي الابراهيمي هو عدم الانحياز الى المشروع ومن الأفضل حسب رأيي وضع برنامج مستقيل مستوحى من الظروف الجديدة ومن حاجة الشعب.

وفي هذا قال الابراهيمي مدليا بخطاب عن المشروع:

أي أبنائي ! إني انا الام الولود المنجبة.

للطرف الغر الحسان المعجبة.

فلم غدت محاسني محجبة.

" ولدت، الميامين ! من أباءكم الأوليين، فأوسعوني برا ونعومة وكافئوني وفاءا واحسانا وفد عليّ الاسلام فكنت له حصنا، ووفدت معه اللغة فقلت لها حسنا، ثم اتخذتهما مفخرتي دهري ... وأقسمت أن أتقلب بها طول عمري.

" ... أنا الأم ومن حق الأم أن تسمي ولدها وقد سميتكم العرب المسلمين، وأشهدت للتاريخ فسجّل، فلستم مني إن بتبديل الاسم أو تفويق المسمى"

كما أبدي الشيخ عبد الرحمن الشيبان رأيه في جمعية العلماء المسلمين بمناسبة تقديم الأستاذ محمد الميلي كتابه الجديد "المؤتمر الإسلامي" حيث يرى أن هناك من يعيب على جمعية علماء

المسلمين لأنها اشرفت على تنظيم المؤتمر الإسلامي الذي نظم إثر نجاح الجبهة الشيعية عام 1936، معتبرين أن الجمعية قبلت وتبنت مشروع الذي جاءت به الجبهة الشعبية وهو مشروع (بلوم فيوليت) الباغي إلى اندماج الشعب الجزائري في الأمة الفرنسية، غير ان الموضوع عكس ذلك تماما حيث أن جمعية علماء المسلمين تولت مهمة الاشراف عليه حتى تمنع تمديد هذا المشروع عن طريق بعض النواب ورجال الأحزاب الذين كانت الجمعية تخشى أن يسيطر على مصالحهم السياسية تحت ضغوطات المحتل الفرنسي، وفي هذا يقول الشيخ عبد الرحمن شيبان قوله تعالى:" يستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير"، وعليه فحسب ما أورد الشيخ فإنما وقفت سدا منيعا ضد هذا المشروع الاندماجي. ثم يقول بأن هذا القول ليس رأيه وإنما هو حكم بناء على نصوص صدرت عن جمعية العلماء المسلمين الشيخ عبد الحميد بن باديس رحمه الله.

د- جمعية الزوايا والطرق الصوفية:

وهي الحركة الدينية ذات التوجه الصوفي والمحافظة على اصول التشريع الإسلامي الكتاب والسنة والإجماع والقياس على مذهبي الامامين الأشعري والماتريدي.

قامت هذه الجمعية بعقد مؤتمرها باسم مؤتمر الزوايا ورؤساء الطرق الصوفية بتاريخ 7 فيفري 1937 الموافق ل 26 ذي القعدة 1355 هـ بمناسبة تنظم الوفد السنوي لزيارة صاحب الطريقة الشيخ محمد بن عبد الرحمن دفين مدينة الجزائر، حيث أصدرت بيانا خصيصا للموضوع والذي يعلن قبول البرنامج ويشكر صاحبه على خطوته التي قام بها، كما تكلم في هذا الاجتماع أيضا أحد الخطباء أن موريس فيوليت صديق كبير للمسلمين، وأن الوعود الحكومية قد فتحت بابا للمسلمين الذين يعلقون عليه آمالا كبيرة.

ابتدأ الخطبة رئيس المؤتمر مصطفى القاسمي مدير مدرسة السلام بقسنطينة وختم هذا الأخير خطابه بقوله: "إنه أشيع أننا أقمنا المؤتمر ضد برنامج فيوليت، وإننا نؤكد وندقق أننا جميعا من أضياع هذا المشروع، فأجاب الحضور نعم"

كما وقعت في الاجتماع معارضة شديدة من بعض العلماء المحافظين والذين يرون وجوب رفض برنامج فيوليت ما دام يشترط الجنسية الفرنسية ويقولون إن الذي قبله عن رضى ولو بالمحافظة عن الحالة الشخصية، يعتبر مرتدا عن دين الإسلام، محتجين بقوله تعالى:" يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى بعضهم أولياء بعض من يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين"، ويقول عليه الصلاة والسلام "من انتمى لغير أبيه، وانتسب لغير مواليه، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ولا يقبل منه صرف ولا عدل.

ومن وهؤلاء الشيخ الطاهر قربوع العطوي إمام وخطيب جامع الخروب قرب قسنطينة والذي كان أكبر معارض ومناضل لهذا البرنامج.

2- **المعمرون**:

أما عن ردود فعل الاستعمار والذي يمثله غلاة المعمرين، فقد اثار هذا المشروع صيحة استنكار عامة بين رؤساء البلديات والمنتخبين وكان بمثابة ناقوس خطر بالنسبة للمعمرين.
إذ جندوا له صحافتهم وممثلوهم في البرلمان الفرنسي في الوقت الذي لم يكن للجزائريين ممثلون هناك، وأموالهم لمنح الموافقة على المشروع كما استعملوا ضغط آخر وهو الاستقالة الجماعية من الوظائف العامة وكانت اتحادية شيوخ البلديات في وهران قد أصدرت لائحة في 05 يناير 1937 المعارضة هذا المشروع وقامت اتحادية شيوخ البلديات بقسنطينة بحركة مماثلة أيضا. كون هذا المشروع لا يؤديه سوى المتطرفين في الجزائر وهم الذين يعملون على إنشاء أمة جزائرية تهدف على انفصال عن فرنسا كما ان دخول المسلمين في الهيئة الانتخابية من لشأنه ان يلحق الاذى بأحوالهم الشخصية وان الوصول الى المواطنة الفرنسية انجح عقبة في وجه النزعة القومية، حيث كان هؤلاء المعمرين ينظرون إلى كل تغيير حتى ولو كان شكليا على أنه مساس بقوتهم ومصالحهم، هذه الأفكار الرجعية والعنصرية أدت بهؤلاء إلى تقدير خاطئ لمصالحهم على المدى الطويل وهو ما يلومهم عليه فيوليت وآخرون، وقد اعتبروا أن السياسة الاستعمارية التقليدية عاجزة أمام الوضع الجديد في الوقت الذي كانوا فيه منشغلين بالوجود الفرنسي.

ويقول محساس أن هؤلاء المستوطنين يرفضون أن يأخذ أحد من الجزائريين من امتيازاتهم وتفوقهم العرقي رغم التطور العميق الذي يشهده العالم. كما يقول أن هذه الإصلاحات هي عبارة عن استراتيجية فرنسية لمكافحة أي نمو وعلى قومه وطني في صفوف الشعب وعليه قامت بهذه الإصلاحات بهدف عزلها وفصلها عن الجماهير وحرمانها من اطارات ناطقة باسمها.

3- **محتواه**:

الفصل الأول: يتاح للأهالي الجزائريين الفرنسيين بالعملات الثلاث بالقطر الجزائري الذين تتوفر فيهم الشروط المبنية بالفقرات التالية التمتع بالحقوق السياسية بدون أن يتيح عن ذلك أي تغيير في حالتهم الشخصية أو في حقوقهم المدنية وهذا بصورة نهائية ما عدا تطبيق التشريع الفرنسي للخاص بزوال الحقوق السياسية:

أولا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين بارحوا الجيش برتبة ضابط.

ثانيا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون من صغار الضباط الذين بارحوا الجيش برتبة "باش شاوش" أو برتبة فوقها بعد أن خدموا العسكرية مدى خمسة عشر عاما وبعد أن خرجوا منها وبأيديهم شهادة حسن سيرة.

ثالثا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون من صغار الضباط الذين قضوا خدمتهم العسكرية وحصلوا جميعا على الوسام العسكري وعلى صليب الحرب .

رابعا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين بأيديهم احدى الشهادات العليا الآتية: شهادة التعليم العالي، باكالوريا التعليم الثانوي وشهادة المدارس وكذلك الموظفون الذين وقع انتخابهم في وظائفهم بمسابقة.

خامسا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون المنتخبون بالحجرات التجارية والفلاحية أوالمعنيون من طرف مجلس إدارة جبهة اقتصادية ومن طرف الحجرات الفلاحية بالقطر الجزائري على الشروط المبنية بالفصل الثاني.

سادسا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون للأعضاء بالمجلس المالي ومجالس العامة والمستشارون البلديون المباشرون لمهمتهم ورؤساء الجماعات الذين باشروا وظيفتهم خلال مدة المهمة.

سابعا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الباشاغوات والقياد الذين باشروا وظيفتهم مدة لا تقل عن أربعة أعوام.

ثامنا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الحائزون على وسام الشرف، أو الذين أحرزوا على أحد أصناف ذلك الوسام بالطريقة العسكرية.

تاسعا: العمال الذين أخذوا على وسام الشغل ، وكتاب نقابات العمال المعينون بصور نظامية بعد مباشرة وظائفهم مدة عشر أعوام.

الفصل الثاني: إن مجلس إدارة الجبهة الاقتصادية بالقطر الجزائري سيعجب بإحدى دوراته التي ستعقب تطبيق هذا القانون مائتي تاجر 200 أو صانع أو عامل من كل عمالة جزائرية وعندما تعطى لهم الحقوق السياسية الممنوحة بالفصل الأول من هذا القانون، قرار من الوالي العام ، وستُعيّن للحجرات الفلاحية الثلاث بالقطر الجزائري كل واحد على نفس الشروط ولنفس الغاية مائتي فلاح (200) بالدورة الأولى من كل سنة من السنوات التي ستعقب تطبيق هذا القانون.

وإن مجلس إدارة الجبهة الاقتصادية بالقطر الجزائري سيعين على نفس الشروط آنفا خمسين 50 تاجرا أو صانعا أو عاملا من كل عمالة .، وان للحجرات الفلاحية الثلاث ستُعيّن كل واحد على نفس الشروط خمسين فلاحا.

الفصل الثالث: إن الأحكام المنصوص عليها بقانون الثاني2فيفري 1852 بفصله 15–16 وكذلك كل عزل وقع إزاء أصحاب الوظائف المنصوص عليها بالفصل الأول بالمادتين 6 و 7 وكذلك تشطيب الاسم من قوائم الأوسمة الشرفية والوسام العسكري، تقضي بكامل العنف تشطيب الاسم من القوائم الانتخابية.

الفصل الرابع: يمكن بالنسبة لكل أهلي جزائري فرنسي متمتع بنصوص هذا القانون أن يسحب منه التمتع بالنصوص المذكورة آنفا بتطبيق ما تضمنه الفصل التاسع والفقرة الخامسة من قانون 10 أوت 1927.

الفصل الخامس: ليس لما تضمنه هذا أي مفعول فيما مضى ولا ينطبق إلا على الأهالي الجزائريين الفرنسيين الذين تتوفر فيهم الآن أو ستتوفر فيهم في المستقبل الشروط المبنية.

الفصل السادس: ستتحقق نيابة للجزائر بمجلس الأمة بنسبة نائب واحد لكل سبعين ألف ناخب 70000 مرسومة أسماؤهم أو قسم عشرين ألف 20000هـ.

المؤتمر الإسلامي جوان 1936م ونتائجه:

على إثر المشروع الإسلامي، وقع في الجزائر(مؤتمر إسلامي) في يوم 01/07 /1936م، وقد دعا إليه دعاة الإدماج وعلى رأسهم ابن جلول، وقد شارك فيه جماعة من النواب من الحزب الشيوعي ومن جمعية العلماء للدفاع عن الكيان العربي الإسلامي وإدماج المطالب الدينية ضمن برنامج المؤتمر، أما حزب الشعب الجزائري فقد برر رفضه بأن مطالبه التي تنحصر في تحقيق الاستقلال التام عن فرنسا تتنافى تماما مع مبادئ مشروع بلوم فيوليت الذى يدعو أساسا إلى تجسيد فكرة الإدماج، والذى سيسعي هذا المؤتمر للتصديق عليه وتأييده لا لمناقشته.

إلتأم شمل هذا المؤتمر بالملعب البلدي بالعاصمة، وتحمس فرحات عباس وابن جلول لمشروع بلوم فيوليت وأيده كذلك الشيوعيون. أما جمعية العلماء فقد حضرته ليتبنى المؤتمر المشاكل الدينية ويضعها ضمن برنامجه، وانتهى المؤتمر بالمصادقة على عدد من القرارات التالية:

– المطالبة بأن يكون الانتخاب في صندوق مشترك واحد بين الجزائريين والفرنسيين.

– إلغاء قوانين الأهالي بصفة نهائية.

– الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية بقطر الجزائر.

– محافظة المسلمين الذين يدخلون ضمن الطبقات الانتخابية الفرنسية على حالتهم الشخصية الإسلامية وأن لا يعتبروا متجنسين.

– يبعث الجزائريون المسلمون بممثليهم لبرلمان فرنسا.

بعد انتهاء المؤتمر تألف وفد جزائري خاص حمل تلك القرارات إلى باريس، وسلمها يوم1936/07/23م إلى رئيس الوزراء الفرنسي (ليون بلوم) الذى وعد بدراستها دون أن يلتزم بشيء غير ذلك، وعاد الوفد خائبا بسبب موقف الاستعماريين أنفسهم من هذا المشروع، إذ اعتبروا الإدماج خطرا عليهم لأنه يخول للجزائريين التمتع بالحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون، ومن يومها أخذ دعاة الإدماج يشعرون بحقيقة زيف حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية، وهذا ما قربهم من حركة حزب الشعب الجزائري التي اقتنعت بأن طريق النجاة للجزائريين تكمن في استعمال العنف والقوة وكان موقف فرنسا هذا هو الذي أدى بفشل المؤتمر الإسلامي الثاني الذي أنعقد في صيف1937م.

وهكذا نلاحظ أن نتائج النضال السياسي الجزائري كانت عقيمة وسلبية بسبب عناد وتعنت النظام الاستعماري الفرنسي، وتأكد الشعب الجزائري بعد ان وصل إلى درجة الوعي والنضج بأنه لا جدوى من استخدام التحرك السياسي للحصول على الاستقلال، وأنه لا بديل من الكفاح المسلح لنيل الحرية، وبهذا قامت ثورة أول نوفمبر 1954م.

المحاضرة السابعة:

الجزائر والحرب العالمية الثانية

(1939 -1945)

تمهيد:

كانت أوضاع الجزائر قبل الحرب العالمية الثانية متدهورة في جميع الميادين بسبب السياسة الاستعمارية المتميزة بالاستيطان والاستغلال والتميز العنصري...ولم يستحب الاستعمار الفرنسي لمطالب الحركة الوطنية بمختلف اتجاهاتها، بل ازداد التضييق عليها باقتراب الحرب.ع.II ... أما عن الأحزاب التي كانت تنشط في تلك الفترة فهي:

- حزب الشعب الجزائري بزعامة مصالي الحاج. وكان اتجاهه استقلالي.
- جمعية العلماء المسلمين بزعامة الإمام عبد الحميد بن باديس، وكان اتجاهها اصلاحي.
- الحزب الشيوعي، وحزب النواب اللذين كانا يدعوان إلى الاندماج والمساواة ومن أبرز قادتهما د. محمد بن جلول وفرحات عباس..

I- **موقف فرنسا من الجزائريين قبيل ح.ع.** الثانية: وقد تجسد في مظهرين:

1-**مظهر القوة:**

وتمثل هذا في التجنيد الاجباري (حوالي 134000 مقاتل) و700 ألف أخذوا للعمل في المناجم والصناعة والخدمات، والقضاء على نشاط حزب الشعب الجزائري والزج بزعماءه في السجون (وعلى رأسهم مصالي الحاج الذي حكم عليه ب 16 سنة سجنا مع الأشغال الشاقة وبعدها 20 سنة من النفي خارج الوطن) لأنه رفض تأييد فرنسا في الحرب، كما اتهموه بالتحريض على العصيان... كما ضيقوا الخناق على جمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي (الذي تعرض للحل هو الآخر في عهد حكومة فيشي) ومنعتهم من أي نشاط سياسي.

2- **مظهر المحبة الخادعة:** حيث طلبت من الشعب الجزائري الإقبال على التجنيد والتطوع في الجيش الفرنسي من أجل القضاء على النازية (التي تستهدف العالم كله) في مقابل حصول الجزائر على استقلالها بعد انتصار فرنسا على أعدائها.

II- **ردود فعل الحركة الوطنية:**

عجلت أحداث الحرب.ع.الثانية بانتشار الوعي القومي بين أفراد المجتمع الجزائري، ونتيجة لذلك انعقد اجتماع في 03/فيفري/1943م ضم انصار حزب الشعب والعلماء والنواب لمناقشة

مستقبل البلاد بعد الاستقلال (الذي واعدتهم فرنسا به خاصة وقد أصبح الانتصار وشيكا)، واتفقوا على اعداد بيان يوزعونه على الأمة ويقدمونه لفرنسا، يعبر عن مطامح الشعب الجزائري في التحرر والانعتاق. وقد تكلف فرحات عباس بإعداده بعد مشاورات واتصالات أجراها مع قادة الحركة الوطنية.

صدور بيان 03 فيفري 1943 والمواقف المختلفة منه:

1- **محتوى البيان:** لقدت تضمن البيان ما يلي:

- إدانة الاستعمار والقضاء عليه.
- تطبيق مبدأ تقرير المصير لجميع الشعوب.
- منح الجزائر دستورا خاصا بها .
- الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية .
- التعليم المجاني والإجباري.
- حرية الصحافة وحق الاجتماع والتعليم والعقيدة (فصل الدين الاسلامي عن الدولة).
- إلغاء الاقطاعية الفلاحية.
- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين.

2- **الموقف المختلفة منه** :

أ- موقف الشعب الجزائري:

كان مؤيدا تأييدا مطلقا لما جاء فيه من مطالب، خاصة بعد ان صادقت عليه الحركة الوطنية التي كان يناضل في صفوفها.

ب- موقف الحاكم العام الفرنسي:

تظاهر ماسيل بايروتون (Marcel Peyrouton) الحاكم العام بالقبول المبدئي ووعد بوضع مطالب الجزائريين موضع الاعتبار عند إعداد مشروع الاصلاحات.

ج- موقف حكومة فرنسا الحرة (ديغول):

أبدى ديغول بعد زيارته لقسنطينة في 1943/09/12م تجاهله للبيان ، وأعلن بأن حكومته ستصدر مشروع إصلاحات في 1944/03/07م (الذي يعيد الجزائر لترتيبات الإدماج ،وتستفيد منه خاصة الفئة المثقفة ثقافة فرنسية) وبذلك تجاهل المطالب الحقيقية للحركة الوطنية.

مقتطفات من أمرية 7 مارس Ordonnance.1944

المادة 01 : سيتمتع الفرنسيون المسلمون في الجزائر بجميع الحقوق، وستكون عليهم الواجبات التي الفرنسيين غير المسلمين.

المادة 02 : سيطبق القانون بدون تمييز بين الفرنسيين المسلمين والفرنسيين غير المسلمين وك المواد القانونية المستعملة ضد الفرنسيين المسلمين تعتبر ملغاة، على أن الفرنسيين المسلمين سيظلون خاضعين لأحكام القانون الإسلامي

المادة 03 : إن الفئات الآتية سيعتبر أصحابها مواطنين فرنسيين آليا، وهم قدماء المحاربين، حملة إحدى الدرجات التالية (شهادة المدارس والمعاهد الفرنسية المعترف بها والباشوات والآغاوات، القياد الذين تولوا وظائفهم.

د/ موقف الحلفاء:

تجاهل الحلفاء هذا البيان واعتبروا أن القضية لا تعنيهم فهي قضية داخلية تخص فرنسا.

3- **انعكاساته** :

شكل البيان قاعدة للتفاعل والانتقال نحو إعادة بناء الحركة الوطنية وهذا ما أكده قرار إنشاء (جبهة احباب البيان والحرية) في 14/مارس/1944م برئاسة فرحات عباس الذي ضم جميع العناصر التي ساهمت في إعداد البيان ...إلا أن السلطات الفرنسية قامت بحل هذا الحزب بعد مرور سنة على تشكيله...

المحاضرة الثامنة :

مظاهرات 08/ماى/1945م و انعكاساتها

I- الوضع في الجزائر قبل مجازر 8 ماي 1945 :

كانت الجهود مبذولة بين أعضاء أحباب البيان والحرية لتنسيق العمل وتكوين جبهة موحدة، وكانت هناك موجة من الدعاية انطلقت منذ جانفي 1945 تدعو الناس إلى التحمس لمطالب البيان. وقد انعقد مؤتمر لأحباب البيان أسفرت عنه المطالبة بإلغاء نظام البلديات المختلطة والحكم العسكري في الجنوب وجعل اللغة العربية لغة رسمية، ثم المطالبة بإطلاق سراح مصالي الحاج.وقد أدى هذا النشاط الوطني إلى تخوف الفرنسيين وحاولوا توقيفه عن طريق اللجان التي تنظر إلى الإصلاح، وكان انشغالهم بتحرير بلدهم قد أدى إلى كتمان غضبهم وظلوا يتحينون الفرص ب الجزائريين وكانوا يؤمنون بضرورة القضاء على الحركة الوطنية. وقد وعدوا الجزائريين أيضا إن شاركوا معهم في الحرب العالمية الثانية أن يحرروا بلادهم وكان الجنود الجزائريون في الصف الأول في الحرب يعني مجموعة دروع بشرية للجنود الفرنسيين، فخرج الشعب الجزائري في مظاهرات سلمية للتعبير عن فرحه إذ وعد من طرف المستعمر الفرنسي باستقلال بلاده لكن قوبلت هذه المظاهرات بالعنف واول ضحية لإطلاق الرصاص الحي الشهيد بوزيد شعال.

II- مظاهر الاحتفال بنهاية الحرب الثانية:

شرع زعماء الحركة الوطنية الجزائرية بالتحضير للاحتفال بنهاية الحرب العالمية الثانية بالتظاهر ابتداء من عيد العمال 1 ماي كان الجزائريون في مختلف أنحاء البلاد كالجزائر العاصمة، وهران، بجاية، تلمسان، قسنطينة، مستغانم، قالمة، غليزان، سطيف، باتنة، بسكرة، عين البيضاء، خنشلة، سيدي بلعباس، سوق أهراس، شرشال، ملیانة، سكيكدة، واد زناتي، سعيدة، عنابة، تبسة، سور الغزلان .عن طريق تنظيم تجمعات و مسيرات ليتم استغلالها كوسيلة ضغط على الفرنسيين بإظهار قوة الحركة الوطنية و وعي الشعب الجزائري بمطالبه، و نجحت المظاهرات كل القطر الجزائري في أول ماي 1945، ونادى الجزائريون بإطلاق سراح مصالي الحاج، واستقلال الجزائر واستنكروا الاضطهاد ورفعوا العلم الوطني الذي أُنتج خصيصا لهذه المناسبة في محل خياطة تابع لتاجر يدعى البشير عمرون. وكانت المظاهرات سلمية. وادعى الفرنسيون انهم اكتشفوا (مشروع ثورة) في بجاية خاصة لما قتل شرطيان في الجزائر العاصمة، وبدأت الاعتقالات والضرب وجرح الكثير من الجزائريين.

ولما أعلن عن الاحتفال الرسمي يوم 7 ماي، شرع المعمرون في تنظيم مهرجان الأفراح، ونظم الجزائريون مهرجانا خاصا بهم ونادوا بالحرية والاستقلال بعد أن تلقوا إذنا من الإدارة الفرنسية للمشاركة في احتفال انتصار الحلفاء وهم ميخازني زوبير قباط...وغيرهم

III- بداية المظاهرة وردود الفعل الفرنسية:

في يوم الثلاثاء 08/ماي/1945م احتفل العالم الغربي بعقد الهدنة مع المانيا وانتصارهم على النازية وأراد الجزائريون أن يشاركوا في هذا الاحتفال لأنهم شاركوا في الحرب وهذا بتسريح من سلطات مدينة سطيف التي رخصت بها، فخرج الشعب حاملا رايات الحلفاء من بينها العلم الجزائري هاتفين بحياة الجزائر وحياة الجامعة العربية فقام محافظ الشرطة بإطلاق النار على حامل الراية الجزائرية وهو (بوزيد شعال) وقتله وكان بداية لهيجان الشعب في كل من سطيف، قالمة، خراطة وعنابة وسكيكدة.

كان الرد على المظاهرات التي نظمها الجزائريون هو ارتكاب مجازر في حق السكان، وذلك بأسلوب القمع والتقتيل الجماعي الذي استعملوا فيه كل القوات العسكرية (البرية والجوية والبحرية)، و دمروا قرى ومداشر ودواوير بأكملها.

نتائجـــها:

ومن النتائج الناجمة عن هذه المجازر، قتل أكثر من 45000 جزائري، دمرت قراهم وأملاكهم عن آخرها. ووصلت الإحصاءات الأجنبية إلى تقديرات أفظع بين 50000 و 70000 قتيل من المدنيين العزل فكانت مجزرة بشعة على يد الفرنسيين الذي كثيرا ما تباهوا بالتحضر والحرية والإنسانية. و يعود التضارب في عدد القتلى إلى تحاشي السلطات الاستعمارية في 1945 تسجيل القتلى في سجلات الوفيات.

انعكاساتـها:

- إدراك الشعب الجزائري والحركة الوطنية أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة وبالتالي تغيير أسلوب النضال (من النضال السياسي الى الكفاح المسلح).
- تعميق الهوة بين الشعب الجزائري والمستعمر الفرنسي (القطيعة).
- استنكار الرأي العام العالمي للأعمال البشعة والجرائم التي ارتكبتها فرنسا في حق الشعب الجزائري، مما أفقدها مصداقيتها أمام الدول الحليفة لها.

هكذا كانت هذه الأحداث عاملا محفزا للحركة الوطنية للعمل بجدية أكثر من أجل الاستقلال والتحضير لعمل ثوري حاسم.

البيبليوغرافيا:

المصادر:

1- ابن عثمان حمدان خوجة، المرآة، تقديم وتحقيق وتعريب، محمد العربي الزبيري، ANEP، د.م، 2005.

2- دوطوكفيل ألكسي، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر جمة وتقديم: إبراهيم صحراوي، د.م.ج، الجزائر، 2005.

3- مالتسان فون هاينريش، ثلاث سنوات في غربي شمال إفريقيا، ج1، م3، تر جمة: ابو العيد دودو، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

المراجع:

أ- **باللغة العربية:**

1. آجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، م2 ،شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008 .

2- الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، تر جمة: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 .

3- بزيان سعدي، جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2005م

4- بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر1830. 1871، دار حلب، الجزائر،2009م

5- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1997م.

6- بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، دار البصائر للنشر و التوزيع الجزائر،2009م.

7- جوليان شارل أندري، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار1827.1871، تر جمة: المعهد العالي للترجمة، المجلد1 ، ط1،شركة دار الأمة، الجزائر، 2008م

8- سعدالله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

9- = = = = = = = = ، الحركة الوطنية الجزائرية،ج1 ،ط1، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1992.
10- = = = = =، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1990، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.
11- صاري جيلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، تر: قندوز عباد فوزية، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين – منشورات المركز الوطني.
12- عباد صالح، المعمرون والسياسة في الجزائر 1870-1900، د. م.ج، الجزائر، 1984.
13- عباس فرحات، ليل الاستعمار، ترجمة: أبو بكر رحال، ط خاصة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.
14- علمي سعيد، الاستعمار والعمران: السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر، ج1، تر: نسرين لولي. محمد رضا بوخالفة، دار خطاب للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.
15- عميراوي احميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007.
16- حليمة بن سعدية وسامية والي، الأوبئة والمجاعات والكوارث في الجزائر خلال القرن 19م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تاريخ حديث ومعاصر، إشراف د. كمال بيرم، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

ب- باللغة الفرنسية:

1. Addi Lahouari , *De L'Algérie prés –coloniale à L'Algérie coloniale*, entreprise national du livre, Alger,1985.
2. Burzet L'abbé, *Histoir des désastre de l'Algérie1866,1867*,1868, Alger, 1868.
3.Megherbi Abdelghni, *La paysannerie Algérienne face à la colonisation*, Entreprise National du livre, Alger, 1979.
4- Mostafa Khiati , *Histoire de la médecine en Algérie, de l'antiquité à nos jours*, Editions ANEP, 2000, Rouïba, Algérie.

ملاحظة: ملاحظاتكم واقتراحاتكم مرحب بها، وستؤخذ بعين الاعتبار.

بالتوفيق ان شاء الله